مترجم

# عملية التشريع الأمريكية

**المصدر:** مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

**تاريخ الإصدار:** 24 تموز/ يوليو 2023

مترجم

# نظرة عامة على العملية التشريعية الأمريكية

2023/7/24

تمنح المادة الأولى من دستور الولايات المتحدة جميع السلطات التشريعية للكونغرس المكون من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ نتيجة "تسوية كبرى" تسعى إلى تحقيق التوازن بين آثار الأغلبية الشعبية ومصالح الولايات. يوفر النظام حاليًا فترة ولاية مدتها سنتين لأعضاء مجلس النواب من 435 مقاطعة قائمة على السكان. في مجلس الشيوخ، ينتخب الناخبون من كل ولاية عضوين في مجلس الشيوخ، يعملان لمدة 6 سنوات متداخلة (بحيث يكون ثلث المجلس فقط جاهزًا للانتخاب في أي دورة انتخابية معينة).

المجلسان متساويان بشكل أساسي في أدوارهما ووظائفهما التشريعية. يمكن لمجلس النواب فقط إصدار تشريع خاص بالإيرادات، ويصدق مجلس الشيوخ فقط على الترشيحات الرئاسية ويوافق على المعاهدات، لكن سن القانون يتطلب دائمًا من كلا المجلسين الموافقة بشكل منفصل على نفس القانون بالشكل نفسه قبل تقديمه إلى الرئيس.

نظرًا لأن كل غرفة لديها السلطة الدستورية لوضع قواعدها الخاصة، فقد طور كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ بعض الطرق المختلفة جدًا لمعالجة التشريعات، والتي ربما تكون ناجمة جزئيًا عن اختلافاتهما الدستورية. بشكل عام، تسمح قواعد وممارسات مجلس النواب للأغلبية العددية بمعالجة التشريعات بسرعة نسبيًا. من ناحية أخرى، تفضل قواعد وإجراءات مجلس الشيوخ التداول على الإجراءات السريعة، لأنها توفر نفوذًا إجرائيًا كبيرًا لأعضاء مجلس الشيوخ الفرديين.

عادة ما يتم تخطيط وتنسيق عمل الكونغرس من قبل قادة الحزب في كل غرفة، والذين تم اختيارهم من قبل أعضاء تجمعهم أو مؤتمرهم - أي مجموعة الأعضاء في الغرفة الذين يتشاركون الانتماء الحزبي. يتمتع قادة أحزاب الأغلبية في مجلس النواب بسلطات وامتيازات مهمة لوضع أجندة السياسة بشكل فعال وتحديد المقترحات التي ستحظى باعتبارات أساسية. في مجلس الشيوخ، من المتوقع عمومًا أن يقترح زعيم حزب الأغلبية بنودًا للنظر فيها، لكن الأدوات الرسمية التي تسمح للأغلبية العددية باتخاذ إجراءات قليلة. بدلاً من ذلك، يجب على قيادة حزب الأغلبية أن تتفاوض مع قادة أحزاب الأقلية (وغالبًا جميع أعضاء مجلس الشيوخ) لإجراء إجراءات قاعة مجلس الشيوخ بفعالية.

.

في كلا المجلسين، يوجد الكثير من الخبرة السياسية في اللجان الدائمة - وهي لجان من أعضاء من كلا الحزبين والتي عادة ما تأخذ زمام المبادرة في تطوير وتقييم التشريعات. يعمل الأعضاء عادةً في عدد صغير من اللجان، غالبًا لسنوات عديدة، مما يسمح لهم بأن يصبحوا على دراية عالية في مجالات سياسية معينة. يرأس جميع اللجان عضو من حزب الأغلبية، على الرغم من أن الرؤساء يعملون في كثير من الأحيان بشكل وثيق مع عضو اللجنة، وهو أكبر عضو في حزب الأقلية في اللجنة. في جميع الحالات تقريبًا، تعكس نسبة حزب الأغلبية إلى أعضاء حزب الأقلية في اللجنة تقريبًا النسبة الإجمالية للحزبية في مجلس الكونغرس.

يركز أعضاء اللجنة والموظفون معظم وقتهم على صياغة المقترحات التشريعية والنظر فيها، لكن اللجان تشارك في أنشطة أخرى أيضًا. بمجرد سن القانون، يتمتع الكونغرس بالصلاحية والمسؤولية لتوفير الإشراف على تنفيذ السياسة، وتتولى لجانه زمام المبادرة في هذا الجهد. يمنح كلا المجلسين للجانهما صلاحيات كبيرة وسلطة واسعة للإشراف والتحقيق في مسائل السياسة العامة وآثارها.

في حين أن محرك الأفكار والإجراءات التشريعية هو الكونغرس نفسه، فإن الرئيس له تأثير في العملية التشريعية أيضًا. يوصي الرئيس بميزانية سنوية للوكالات الفيدرالية، وغالبًا ما يقترح التشريعات. ولعل الأهم من ذلك أن حق النقض (الفيتو) التشريعي يمكن أن يؤثر على محتوى مشاريع القوانين التي يقرها الكونغرس. نظرًا لأنه من غير المعتاد أن يتم سن القانون على أساس فيتو رئاسي، يجب على الكونغرس عادةً استيعاب موقف الرئيس بشأن السياسات المقترحة.

نادرًا ما تكون العملية التي يصبح من خلالها مشروع قانون قانونًا قابلة للتنبؤ بها ويمكن أن تختلف اختلافًا كبيرًا من مشروع قانون إلى آخر. في الواقع، بالنسبة للعديد من مشاريع القوانين، لن تتبع العملية تسلسل مراحل الكونغرس التي غالبًا ما تُفهم على أنها تشكل العملية التشريعية. تقدم العروض التقديمية حول موضوعات محددة تتبع نظرة أكثر تفصيلاً لكل مرحلة من المراحل الشائعة التي قد يمر مشروع القانون من خلالها، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار أن المضاعفات والاختلافات كثيرة في الممارسة.

نظرة عامة على العملية التشريعية
تقديم مشاريع القوانين وإحالتها
اعتبار اللجنة
التقويمات والجداول
قاعة النواب
قاعة الشيوخ
قانون عام
الإجراءات الرئاسية
حل الخلافات
الأعمال التنفيذية في مجلس الشيوخ